الأهرام

المصدر: مجلة كلية الملك خالد العسكرية

التاريخ: ١ اغسطس ١٩٩٢

المتغيرات الدولية والأمم المتحدة

بقلم: علي الملي جي علي

لكل نظام خصائصه الفريدة وعلاماته الفارقة التي تسهم في تكوينها مجموعة العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأيديولوجية السائدة، بحيث يشكل هذا النظام للفرد إطار التعامل وقواعده، ولا نحسب أن الأمر ــ على المستوى الدولي ــ يختلف عن ذلك كثيراً، فمن مجموع المتغيرات الدولية يصدق القول بأن العالم قد دخل في حقبة يحكمها نظام جديد يتعين على وحدات النسق الدولي أن يؤدوا أدوارهم في إطاره وأن تتناغم حركاتهم مع متطلباته ، وإلا صار هذا الأداء نوعاً من عدم الوعي بظروف الحقبة التي يعيشونها.

ومنظمة الأمم المتحدة وإن «اعتبرها رجال القانون الدولي لاعباً مستقلاً على المسرح الدولي ، أو رآها علماء السياسة نظاماً تحيط به بيئة معينة تتفاعل معها خلال دائرة تحددها مدخلات ومخرجات»(١)، فليس هناك شك في الأهمية الأساسية لهذه المنظمة بوصفها «المنظمة الأساسية للتعامل الدولي، خاصة إذا ظلت الدول الأعضاء بها تتذكر التزاماتها كما تتذكر حقوقها، وتتذكر الترابط بينها بنفس القدر الذي تتذكر به استقلالها»(٢).

والأمم المتحدة ، وهي تؤدي وظائفها المسندة إليها بمقتضى ميثاقها ، لابد وأن تتأثر بما يجري في العالم من تغيّرات. فلا نحسب أنها في التسعينيات ستكون معزولة عن عصرها، كيف وهي لم تنعزل وهي وليدة في الأربعينيات من هذا القرن ؟ إذ استجابت لمتطلبات عصرها آنذاك «فجاء تركيبها ونظام عملها قائماً على التوفيق بين مطالب القانون ومطالب القوة، فسوّى الميثاق بين الأعضاء في الجمعية العامة، لكنه ميّز الدول الكبرى باشتراط إجماعهم ــ في مجلس الأمن ــ لنفاذ أي قرار في العلاقات الدولية»(٣).

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

والعالم الذي تعيش الأمم المتحدة اليوم في ظله يختلف كثيراً عن ذي قبل، وهذا ما يطرح التساؤل عمّا إذا كان بمقدور المنظمة الدولية استيعاب المتغيرات الدولية والعمل على إيجاد الحلول اللازمة للمشكلات التي سوف تفرزها هذه المتغيرات ؟ ومن ثم تكون قد حققت أهدافها التي ضمها ميثاقها . تبني السلم وتصونه فتنمّي العلاقات الودية. وتقيم صرح التعاون بين الدول، وتكون مركزاً لتنسيق أعمال الأمم .

هذا ما سنحاول إلقاء الضوء عليه، وسيلتنا في ذلك رصد المتغيرات الهامة على الساحة الدولية، وتسجيل قائمة الاهتمامات العالمية، ومن ثم استشراف مستقبل المنظمة الدولية على ضوء الصعوبات التي تعوق أداءها، وقوة الدفع الجديدة التي تثري حركتها .

وذلك ليس بهدف تقديم وصفات ناجعة بقدر محاولة فهم واقع قائم من المحتم علينا التعامل معه.

أولاً : المتغيرات الهامة وقائمة الأعمال الدولية التي يتعين على الأمم المتحدة مواجهتها .

إذا كان المقصود بالمتغيرات تلاحق الأحداث بعضها برقاب بعض وتأثر جميع جوانب الحياة بها، فهذه عملية لا نهاية لها، وجدول أعمال الجمعية العامة في دورة انعقادها السنوية يعطي فكرة عن هذه المتغيرات[٤]. وهو مالم ينصرف إليه قصدنا، وإنما يهمنا تلك المتغيرات الجوهرية التي تحدث تفاعلاً بين الوحدات المكونة لبناء النظام الدولي، وإن تلك التفاعلات تعكس علاقات تأثير وتأثر بين كل وحدة من وحدات النظام الدولي ، وبينها وبين النظام الدولي ذاته.[٥]

لقد حدثت تغيرات في أوروبا الشرقية أدت إلى القضاء على حلف وارسو، وظهرت ألمانيا الموحدة، وسقطت الشيوعية. وتفكك الاتحاد السوفيتي وبرزت روسيا بديلاً عنه، وتحول الاهتمام الغربي عن قضايا الأمن إلى قضايا النمو الاقتصادي وقضايا البيئة. وقل التهديد السوفيتي للغرب بسبب فقدانه لقواعده العسكرية المتقدمة في جمهوريات البلطيق. وتم الاتفاق الأمريكي السوفيتي على خفض ترسانتيهما النووية من الأسلحة الاستراتيجية بنسبة ٣٠٪[٦]. وبات من الواضح أن ثمة تغيرات لها تأثيرها على الوجود السياسي والعسكري للقوتين العظميين والأحلاف العسكرية وهي المتغيرات المتمثلة في تلاشي القوة العظمى الثانية (الاتحاد السوفيتي) ومولد أوروبا الموحدة، وانتهاء دور الأيديولوجية كمحور رئيسي لسياسات الدول الخارجية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الثورة الصناعية الثالثة ، والميل نحو عالم القطب الواحد ، وقيام الكتل الاقتصادية الكبيرة ، وعالمية الاتصال ، وازدياد هامشية العالم الثالث ، متغيرات جوهرية يتعين على الأمم المتحدة مواجهتها .

واستراتيجيتها، والعمل وفق منطق المصلحة، وتزايد دور العوامل التقانية وتأثيرها على توازنات النظام الدولي، والاتجاه المتزايد نحو الديمقراطية.(٧)

وإذا كانت بعض هذه المتغيرات قد أثرت على قضايا تشكل خصوصية في العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (سابقاً) مثل قضايا التسلح النووي والأحلاف العسكرية، أو أن البعض الآخر من هذه المتغيرات من شأنه التأثير على النظام الدولي وجعله يميل باتجاه النظام ذي القطب الواحد أو المتعدد الأقطاب بغياب القطبية الثنائية التي حكمت هذا النظام طويلاً، إلا أن هناك متغيرات جوهرية يمتد تأثيرها إلى العالم أجمع شرقه وغربه، شماله وجنوبه فتشكل الخصائص والسمات التي سيكون عليها النظام العالمي الجديد ؛ وهذه المتغيرات هي :

١ . الثورة الصناعية الثالثة التي أعادت للإنسان فرديته كمشارك في العملية الانتاجية، وغلّبت قطاع الخدمات داخل العملية الاقتصادية في البلدان المتقدمة ــ ومنها خدمات البحث والتطوير ــ وأحدثت قفزة هائلة في الانتاج تجعل أي اقتصاد قومي ــ مهما كان اتساعه ــ لايكفي لتصريف الفائض . كما أن هذه الثورة أذاعت المعرفة الانسانية عن الشعوب والطبيعة.

٢ . أن النظام الدولي الذي كان قائماً على القطبية الثنائية أصبح يميل تدريجياً لأن يكون عالماً لقطب واحد هو النظام الرأسمالي العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

٣ . إعادة تأسيس النظام الاقتصادي العالمي على نحو جديد يعترف بالكتل الاقتصادية القارية كحلقة وسيطة بين الدول القومية والنظام العالمي، حيث تراجعت الشكوك عن دور هذه التكتلات وأصبح مطلوباً أن تتشكل بطريقة لا تقف حجر عثرة في مواجهة السوق العالمية .

٤ . عالمية الاتصال الغربي المتمثل في وكالات الأنباء العالمية، وفي الصحافة، والإذاعة، يزيد على ذلك أن التلفاز سوف يدخل مرحلة البث المباشر بعد أن ظل لفترة طويلة ظاهرة محلية تتحكم فيها الحكومات القومية.

٥ . ازدياد هامشية العالم الثالث نتيجة للثورة الصناعية الثالثة التي خلقت بدائل كثيرة للمواد التي تنتجها الدول النامية . وانقسام الدول النامية من حيث معدلات الدخل ومعدلات النمو .(٨)

هذه المتغيرات سوف يتبعها مشكلات سوف تلقي بظلالها على الأمم المتحدة، نظراً لما تمثله هذه المشكلات من قضايا يتعين العمل على إيجاد حلول مناسبة لها. فما هي قائمة الأعمال التي يتعين على الأمم المتحدة مواجهتها ؟

١ ــ عملية إصدار القرارات في الأمم المتحدة .

بتمام الاتفاق في يالطا (فبراير ١٩٤٥م) على النقاط الأساسية المتعلقة بالنظام

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

القانوني للمنظمة، تقرر الدعوة إلى مؤتمر دولي يعقد في سان فرانسسكو اعتباراً من ٢٥ أبريل ١٩٤٥م تدعى إليه كافة الدول الموقعة على تصريح الأمم المتحدة، وكل دولة تعلن الحرب على ألمانيا أو اليابان في موعد غايته أول مارس ١٩٤٥م، وعقد هذا المجلس بمسمى مؤتمر الأمم المتحدة للتنظيم الدولي في الموعد المقرر له واشتركت في أعماله خمسون دولة. وهي الدول التي قررت إنشاء الأمم المتحدة.(٩)

وفي سبتمبر ١٩٦٦م أصبحت الأمم المتحدة تضم ١١٧ دولة تمثل ما يقرب من ٩٠٪ من دول العالم، فكأن المنظمة قد نجحت في تأكيد صفتها العالمية بالرغم من استبعاد مؤتمر سان فرانسسكو لفكرة العضوية الإلزامية أو الإجبارية للمنظمة والتي اخترقتها أوروجواي.(١٠) وفي الآونة الأخيرة زاد أعضاؤها عن ١٦٠ عضواً بما يمكن معه القول إن عدد الأعضاء قد تضاعف إلى مايزيد على ثلاث مرات منذ إنشائها .

هذا التطور في عدد الأعضاء يحمل معنيين، فهو من جانب يؤكد أن الأمم المتحدة ليست هي الجهاز الذي يمكن أن يقود النظام الدولي إلى مرحلة المجتمع الدولي، وذلك لأن مزيداً من الدول يعني مزيداً من التمسك بالسيادة والاستقلال كحقوق قومية. ومن جانب آخر ، فإن زيادة عدد الأعضاء يعني تزايد احتمالات التوتر والصراع والعنف ، خصوصاً أنه لا توجد آليات فعّالة لحل المشكلات بالطرق السلمية ،(١١) فضلاً عن أن الكثرة العددية للدول الأعضاء وما تشكل من تكتلات تجعل القرارات الصادرة عن المنظمة قرارات غير موضوعية .

٢ ــ زيادة حجم ومستوى التسلح :

تضمن ميثاق الأمم المتحدة بعض النصوص التي تشير إلى الحاجة لتنظيم استخدام الأسلحة بما يساعد على دعم وصيانة السلم الدولي ، خاصة وأن تطوراً خطيراً في مستوى التسلح وأسلحة الدمار الشامل وتسابق الدول على التسلح بلغ حداً خطيراً ؛ ورغم تزايد الخوف من الفظائع التدميرية للحرب النووية، والخطر الناجم عن فوضى الانتاج والاستخدام، إلا أن ضغط النزاعات القومية واعتبارات السيادة الوطنية وغيرها من العوامل لازالت تطغى على سلوك الدول إزاء هذه المشكلة.(١٢) وعلى الرغم من أن للأمم المتحدة عدة محاولات لحل مشكلة نزع السلاح والرقابة على سباق التسلح إلا أنها لم تبلغ الحد اللازم لتحقيق مطالب الاستقرار الدولي.

٣ ــ زيادة معدلات العنف والصراع :

يشهد المجتمع الدولي معدلات عنف وصراع ، فالأيديولوجية والسياسة والاقتصاد والمحور بين شمال غني وجنوب فقير تزيد من احتمالات الصدام. أضف إلى ماسبق صعوبة التمييز بين الحرب الدولية والحرب الأهلية فالقوى الكبرى أصبحت تزج بنفسها في العديد من الصراعات تأكيداً على امتداد مفهومها للمصلحة القومية إلى ما وراء حدودها السياسية (١٣).

٤ ــ تراجع القضايا الأمنية وظهور قضايا جديدة.

تراجعت القضايا الأمنية الكبرى بفعل التحولات في الاتحاد السوفيتي (سابقاً) وأوروبا الشرقية. وما تبقى من هذه القضايا انتقل إلى آليات مستقرة للتخلص منها ، خاصة تلك المتعلقة بموسكو وواشنطن، وأصبح ما اصطلح على تسميته : «السياسة العليا» من قبل يشكل مكانة دنيا وزمن أقل من اهتمامات قادة الدول.(١٤) ومن أبرز القضايا الجديدة التي باتت تحتل مكانة وتشغل اهتماماً أكبر : المشكلات الاقتصادية، ومشكلات البيئة، وانتقال الأمراض . فقد زادت حدة المشكلات الاقتصادية ، إذ لم تفلح المحاولات في تقريب وجهات النظر بين الشمال والجنوب، وتعاظمت ديون العالم الثالث؛ وفي هذا المجال فإن ثمة ارتباط بين عوامل

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأمن الداخلي والأمن الدولي ، فهذه المشكلة سوف تضع الأمم المتحدة أمام واقع تتزايد فيه موجات العنف والصراع تباعاً ، وذلك لأن الحرمان الاقتصادي يؤدي إلى مزيد من العنف ودرجة أقل من الأمن.(١٥)

وبجانب المشكلات الاقتصادية هناك مشاكل أخرى متعلقة بالبيئة الطبيعية مثل : التلوث ، وتآكل طبقة الأوزون ، واحتمالات ندرة الموارد الطبيعية غير المتجددة ؛ بالإضافة إلى المشكلات الناجمة عن انتقال الأمراض (الإيدز) ، وتجارة المخدرات، واللاجئين.(١٦)

٥ ــ المزيد من تهميش العالم الثالث :

تشير أغلب التوقعات إلى أن معظم بلدان العالم الثالث سوف تعاني المزيد من التهميش في ظل التحولات الدولية الجارية، وذلك لعدة اعتبارات في مقدمتها : أن التحولات الدولية قد دفعت الأطراف الفاعلة في النظام الدولي وعلى رأسها الولايات المتحدة، ودول الاتحاد السوفيتي السابق واليابان وأوروبا الغربية إلى أن يوجه كل منهم المزيد من الاهتمام لإعادة ترتيب شئونه الداخلية والاهتمام بالأطراف الفاعلة الأخرى تمهيداً للدخول في عقد التسعينيات، وبالتالي تراجع الاهتمام بقضايا العالم الثالث؛ أضف إلى ذلك أن هناك عوامل عديدة تساهم في أضعاف قدرة بلدان العالم الثالث على فرض قضاياها على (أجندة) النظام الدولي ــ على الأقل ــ في المستقبل المنظور، منها: التمايزات الاقتصادية بين هذه البلدان، والضعف البنائي والحركي لبعض المنظمات التي تمثل إطاراً نظامياً للحركة الجماعية لتلك البلدان، ناهيك عن السياسات التي اتبعتها ــ ولاتزال ــ الدول الصناعية الغربية للحيلولة دون تبلور حركة جماعية فاعلة في العالم الثالث.(١٧)

وإذا كانت دول عدم الانحياز تشكل كتلة في الأمم المتحدة ، إلا أن هذه الكتلة ــ بالرغم من سلامة وقوة أهدافها، والزيادة المستمرة في عدد أعضائها ــ لم تحقق النجاح المنشود، فزيادة دولها كانت بمثابة زيادة في القضايا الخلافية التي تلتزم الحركة بحلها، فضلاً عن أنها تصعب من قضايا التنسيق والعمل المشترك.

إذا كانت هذه هي ملامح الصورة التي عليها عالم اليوم، وتلك هي قائمة الاهتمامات التي يتعين على الأمم المتحدة مواجهتها، فماذا عن الدور المرتقب للمنظمة في عملية المواجهة؟

من الفيد أن نتعرف على أهداف الأمم المتحدة وما يواجهها من عقبات ، ومن ثم يمكن تحديد دورها المرتقب.

ثانياً : الأهداف، والمعوقات، والمنطلقات، والدور المرتقب .

لقد حدد ميثاق الأمم المتحدة أهدافها وحصرها في أربعة أهداف أساسية هي : حفظ السلم والأمن الدوليين، وإنماء العلاقات الودية بين الدول، وتحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية، وجعل الأمم المتحدة مركزاً لتنسيق أعمال الأمم بغرض إدراك هذه الغايات المشتركة.(١٨) ولكن ، مهما كان سمو الغايات ونبل المقاصد، فلابد من قوة دفع حتى تتحول هذه الغايات السامية والمقاصد النبيلة إلى واقع ملموس، ولا يخطىء المراقب في ملاحظة أن قوة الدفع كانت ــ في أغلب عمر الأمم

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المتحدة ـ سلبية لم تؤد إلى انطلاقها نحو تحقيق أهدافها.

فمشكلة التمويل جعلت الأمين الحالي يقول : «إننا نمضي معظم وقتنا بالتسول». فالدول الكبرى تطلب الكثير ولا تقدم إلا القليل. والأمم المتحدة في حاجة إلى الدعم المالي للقيام بعمليات حفظ السلام في مناطق مختلفة من العالم بإنشاء قوات طوارىء دولية تتحمل نفقاتها ولفترات زمنية غير محدودة.(١٩)

وإلى جانب مشكلة التمويل هناك مشكلات ناجمة عن عدم وجود تعريف محدد وشامل للعدوان، خاصة وأن العدوان أصبح يتخفى وراء العديد من الواجهات كما أخذ يسلك العديد من الطرق الملتوية وغير المباشرة.

وتظل مشكلة اتساع الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة من أكبر تحديات الأمم المتحدة ، إذ إنها تعمق أزمة عدم الثقة ومن ثم تزيد من حدة التوتر، حيث تميل فئة من الدول النامية إلى الاعتقاد بأن الدول المتقدمة هي المسئولة عما صارت إليه بسبب الاستعمار واعتمادها سياسات تستند على المصلحة الذاتية.

ولا يغرب عن البال أن مشكلة عدم التجانس في الاتجاهات السياسية للدول الأعضاء في الامم المتحدة تجعل قراراتها غير موضوعية، وتكاد تكون مجرد انعكاس لنفوذ الكتلة التي تحشد خلفها المزيد من الأصوات .

ولايخفى أن الأمم المتحدة لازالت بعيدة عن كونها سلطة عالمية ترتفع فوق السيادة القومية للدول، وهو ما يدفع بالدول إلى الخروج على قرارات المنظمة إذا مارأت أن تلك القرارات يمكن تفسيرها على أنها تتعارض مع سيادتها أو تحدي على مصالحها، مثل رفض إسرائيل الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها في يونيو ١٩٦٧م، فضلاً عن عدم وجود قوة دولية فعّالة ودائمة تحت تصرف مجلس الأمن لتنفيذ نظام الأمن الجماعي مما يفقد القرارات التي تصدرها ضد القوى المعتدية قوتها ويجعلها مجرد توصيات لا قيمة لها في الواقع .(٢٠) فالقوات التي قامت بتحرير الكويت لم تكن تحمل على رؤوسها قبعات زرقاء بحسب تعبير ديكويلبار. وإذا كانت تلك مشكلات مادية ملموسة فإنه ثمة مشكلات أخرى يثيرها الميثاق بعدم الدقة في الصياغة، وسيادة إرادة الدول الكبرى كما يظهر في العديد من أحكامه.(٢١)

ورغماً عن ذلك، قامت الأمم المتحدة بعدة انجازات في عمليات تصفية الاستعمار، وحفظ السلم والأمن، ونزع السلاح والرقابة على التسلح، والتنمية الاقتصادية، وحقوق الانسان، ودعم مبادىء القانون الدولي. وهي إنجازات تعد كبيرة بالنظر إلى إجمالي وظائف الأمم المتحدة القائمة على أنها منظم لعلاقات القوى في النظام الدولي. وكعامل للاتفاق بين القوى الرئيسية، وكمنشيء للعادات ومصدر للتشريع الجماعي، ولدورها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.(٢٢) وهذه الوظائف تؤديها في ظل نظام تطوعي يفتقد لعنصر الإجبار والإلزام إلا في الحالات التي تجتمع فيها إرادة الكبار على التنفيذ.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

رغم العوائق التي تقف في طريق المنظمة تجاه تحقيق أهدافها والتصدي للمشكلات الجديدة ، إلا أن زوال الحرب الباردة ، ودعم الدول الكبرى سيمكنانها من أداء دورها .

ورغم العوائق التي تقف حجر عثرة في طريق الأمم المتحدة باتجاه تحقيق أهدافها والتصدي للمشكلات الدولية الجديدة. فإن في الأفق بشائر تمكّن المنظمة من حرية الانطلاق.

من الواضح أن الحرب الباردة اقتضت من طرفيها القيام باستقطاب أكبر مجموعة من الدول للتأثير على قرارات المنظمة الدولية، مما كان يشكل أحد المعوقات الرئيسية. ومنذ فبراير ١٩٨٧م لاح في الأفق بوادر جهود متعاونة بين القطبين (آنذاك) لحل مشاكل عالمية وإقليمية، حيث أكد جورباتشوف بشكل خاص على أهمية دور الأمم المتحدة وقدم في شهر سبتمبر من العام نفسه الخطوط العامة لتوسيع سلطات الأمم المتحدة بالنسبة لموضوعات مثل المواجهات العسكرية والعلاقات العالمية والإرهاب ومشاكل البيئة، واقترح تفويض مجلس الأمن بسلطات عريضة في مجالات حل الصراعات والإشراف على تحديد السلاح ومعاهدات السلام.(٢٣) وفي ٦ مارس ١٩٩١م يقول الرئيس الأمريكي «الآن نستطيع أن نرى عالماً جديداً آخذاً في التبلور. عالماً تتأهب فيه الأمم المتحدة بعد أن تحررت من جمود الحرب الباردة لتحقيق الرؤيا التاريخية لمؤسسيها. عالماً تجد فيه الحرية واحترام حقوق الإنسان ملاذاً لدى جميع الأمم.

ومن آثار انجلاب الحرب الباردة على التنظيم الدولي كما يقول الأمين العام للأمم المتحدة : «الركون المتزايد إلى التنظيم الدولي كأسلوب من أساليب العمل على النطاق العالمي، والتعاون بين وحدات المجتمع الكوني، ولعل أكثر المؤشرات مغزى على بدء هذه الظاهرة الجديدة ما سجلته سنة ١٩٨٩م في مجال العودة إلى إعطاء القوة لدور التنظيم الدولي، عندما تقدمت كل من واشنطن وموسكو باقتراح مشترك إلى الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. تدعوان فيه دول العالم إلى تأييد جهودهما في تحقيق السلام والأمن والتعاون الدولي، وتطلبان موافقة الدول الأعضاء على تأكيد فعالية وأهمية الأمم المتحدة، وتحسين الأداء الذي تقوم به طبقاً لميثاقها» .(٢٤)

وأخذت الرغبة في إعطاء الأمم المتحدة دورها المأمول بعداً أشمل باجتماع رؤساء الدول والحكومات أعضاء مجلس الأمن بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في المدة من ٣١ ديسمبر ٩١ إلى ٢ يناير ١٩٩٢م لأول مرة للنظر ــ ضمن إطار التزامهم بميثاق الأمم المتحدة ــ في مسئولية مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين. وقد اتفقوا على أن «لدى العالم الآن أفضل فرصة لتحقيق السلم والأمن الدوليين منذ تأسيس الأمم المتحدة. ويتعهدون بالعمل في تعاون وثيق مع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة في الجهود التي تبذلها لبلوغ ذلك، ولمعالجة كافة المشاكل الأخرى التي تتطلب استجابة جماعية من جانب المجتمع الدولي، وخاصة المشاكل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة عاجلة، وهم يدركون أن السلم والرخاء لا ينفصلان، وأن السلم والاستقرار الدائمين يتطلبان تعاوناً دولياً فعالاً من أجل القضاء على الفقر، والعمل على توفير حياة أفضل للجميع في ظل حرية أكبر.(٢٥)

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

والآن وقد توفرت للأمم المتحدة قوة الدفع بانقضاء حقبة الحرب الباردة، والتحول عن القطبية الثنائية، والاجماع الدولي على أن لها دوراً أساسياً في النظام الجديد. فما هو سبيل المنظمة الدولية لإيجاد الحلول اللازمة لمشكلات العالم ؟

لعل من أبرز النتائج التي يحققها غياب الحرب الباردة عن ساحة العلاقات الدولية، والتحول عن نظام القطبية الثنائية هو التطبيق الكامل لميثاق الأمم المتحدة ، فهو يتضمن بين مواده المائة وإحدى عشرة، نظاماً متكاملاً يحقق السلم والأمن الدوليين ، ويضمن نماء العلاقات الودية بين الدول ، ويكفل قيام التعاون الدولي على حل المسائل الدولية، ويجعل من الأمم المتحدة مركزاً لتنسيق أعمال الأمم بغرض إدراك الغايات المشتركة، ومما يدعم تطبيق الميثاق قيام التعاون وبناء الثقة بين الدول المتوترة التي سبق وأن صاغت ميثاق الأمم المتحدة.

وإذا ما طبق الميثاق الذي ارتضته دول العالم ــ سواءً بالتصديق عليه في بداية نشأة الأمم المتحدة أو انضمت إليه وصدقت عليه فيما بعد ــ فإن ذلك سوف يُنشّط من دور الجمعية العامة ــ فتعود لتوصياتها الآثار الأدبية الكبيرة كما حدث إبان العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، والعدوان السوفيتي على المجر سنة ١٩٥٧م، والعمليات البريطانية في الأردن على إثر ثورة العراق سنة ١٩٥٨م، وأحداث الكونغو ١٩٦٠م.(٢٦) وكذلك بما يكفله الميثاق للجمعية العامة من دور جعل منها الهيئة الأساسية المشرفة على كل ما يعالجه الميثاق من مسائل إدارية واقتصادية واجتماعية وإنسانية.

ومن الطبيعي ــ بعد أن يعود للجمعية العامة مركزها المحوري في أداء عمل المنظمة ككل ــ أن يمارس أمينها العام صلاحياته المخولة له بالمواد من (٩٧) إلى (٩٩) من الميثاق وكذلك الفقرة الثانية من المادة (١٢). وهذه الصلاحيات ستجعله يقوم بدور مركزي متعاظم سوف يشمل المهام التالية :

١. التنسيق بين كافة أنشطة الأمم المتحدة،بما في ذلك الأنشطة التي تقوم بها الوكالات المتخصصة وبرامج الأمم المتحدة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإغاثة والطفولة واللاجئين، وغيرها من الأنشطة التي تدور حول عمليات بناء السلام.

٢. متابعة شاملة لكافة التطورات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث على المسرح العالمي والتعرف على الاتجاهات السائدة أو الجديدة بهدف تقديم الأفكار والمقترحات لأجهزة الأمم المتحدة العاملة في هذه الميادين بهدف تجنب قيام الصراعات والأزمات.

٣. القيام بدور الوساطة الحميدة وإدارة الأزمات ــ إذا طلب منه ــ بما في ذلك القيام بترتيبات عمليات حفظ السلام.

٤. القيام بدور الوساطة في قضايا خرق حقوق الانسان خرقاً جماعياً ومستمراً.

٥. وضع الاستراتيجيات الشاملة لأنشطة الأمم المتحدة المتعددة.(٢٧)

ولعل الأمين العام يبني استراتيجية المنظمة الدولية باتجاه مشكلة الصراع بين الشمال والجنوب فتحقق ضرورة وقف التبادل غير المتكافيء بما في ذلك إلغاء سياسة الحماية الجمركية وغير الجمركية التي تمنع صادرات العالم الثالث من الوصول إلى الأسواق الخارجية، وتقوّي هذه الاستراتيجية من نظام الضمان الجماعي، وتلغي الديون الخارجية، وتخفض الانفاق العسكري، ولابد تكون استراتيجية المنظمة باتجاه المشكلات السياسة الأخرى قائمة على مداومة الاتصال واستمرار التفاوض، والتأكيد على عدم استعمال القوة كأداة لتسوية المشكلات الدولية.(٢٨) وعلى هذا النحو يكون التنظيم الدولي قد أقام بناء السلام بالعمل في المجال الاقتصادي والاجتماعي، بمثل ما يمكن له صيانة السلام بحلّ المنازعات بالطرق السلمية والعمل على نمو العلاقات الودية بين الدول، وعندئذٍ ستكون المنظمة الدولية مركزاً لتنسيق أعمال الدول ■

www.ethraadl.com